

السلطة بحيث لا يعود للعامل الفلسطيني أي شأن في الميزان الأمريكي . ولما احس الملك حسين بأن مركزه مهدد بسبب البديل الذي طرحته بعض المجموعات من الباحثين الأمريكيين والقاضي باقامة دولة فلسطينية ، أقدم على الاسراع في عملية تصفية المقاومة الفلسطينية حتى يقطع الطريق على أي حل واقعي يضعه مخطو الاستراتيجية الاميركية بيت بمصر الاردن وفلسطين ويتخطى الملك حسين . وهكذا اعطي الملك حسين ، في الواقع ، فرصة يثبت فيها كفاءته وفعالية سلطته في تنفيذ وتمير المشاريع التصفوية دون اية معارضة فلسطينية ذات اسنان . من هنا كان تصميمه على الانقراض الشرس في ايلول ١٩٧٠ على المقاومة الفلسطينية وعلى مخيمات النازحين الفلسطينيين .

لكن شراسة الملك حسين ولجوءه الى القمع العنيف ، اثار وجدان العرب وحرك الانظمة العربية ، حتى الاكثر ترددا منها ، لتقوم بحملة ضد الملك تدين سلوكه وتعزله سياسيا ودبلوماسيا عن باقي الاقطار الغربية . كان هذا الموقف العربي بادانة حسين مدخلا آخر للجماعات الاميركية الداعية لاقامة دولة فلسطينية لان تقول بان ضرب المقاومة بالشكل الذي ضربت فيه بالاردن يزيد من شناعتها بأن الملك حسين عبء على المخطط الاميركي بالنظر الى العزلة التي فرضتها عليه الانظمة العربية ناهيك عن الشعوب العربية . لكن نفوذ هذه الجماعات قد تضاعف بعد ايلول ١٩٧٠ ، وبعد التهديد الاميركي الاسرائيلي السافر للتدخل لحماية عرش حسين ، وقوي بالمقابل نفوذ المجموعات التي كانت تقول بضرورة تصفية القضية الفلسطينية على يد الملك حسين باعتباره اداة موثوقا بها فقد اثبتت مجزرة ايلول ان الملك قادر على تنفيذ المشاريع الاميركية دون وجود اية معارضة ذات اسنان خاصة وان الادانة العربية الجماعية لم تصعد الى حد فرض عقوبات من قبل الانظمة العربية على السلطة الاردنية مما جعل هذه السلطة قادرة على استرجاع نفسها وضمان ديمومة وجودها في الساحة العربية رغم تطويقها بالادانات . وهكذا فان الادانة دون العقوبة ، رجحت الراي الاميركي القائل بأن الملك حسين يجب ان يبقى اداة التنفيذ الرئيسية في المخططات التصفوية للقضية الفلسطينية . هذا الترجيح لا يعني الغاء الصياغات التي تقدم بها اولئك الذين يقولون بان قيام دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ضمانة اكبر للتصفية النهائية مما لو تمت التصفية على يد الملك . لكن الاعتبارات الاستراتيجية الاخرى على مستوى المنطقة ككل بالاضافة الى ان التقييم الاميركي لنجاح الملك حسين في التهديد للتصفية ، اي نجاحه من ايلول ١٩٧٠ حتى تموز ١٩٧١ في ضرب المقاومة الفلسطينية ، قد كان لصالح الملك . ومع ذلك فقد استمر النقاش بين هاتين المدرستين ، مدرسة الدولة الفلسطينية ، ومدرسة بقاء الملك حسين ، بهدف الوصول الى قرار حول أيهما أجدى لتنفيذ التصفية وإيجاد الوضع الملائم الكفيل بديمومة التصفية . وقد وجه النقاش فيما بعد بحيث يبقى الملك حسين مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الملامح والبدائل التي تطرحها صيغة الدولة الفلسطينية . وهكذا كانت محصلة تفاعل هذه التيارات المختلفة شكلا والمتفقة جوهرًا ، هي مشروع المملكة العربية المتحدة التي يفترض ان تقوم على اساس فدرالي ، اي وجود اقليمين تحت سلطة هاشمية واحدة .

يقر مشروع المملكة المتحدة بوجود شخصية فلسطينية داخل اطار القطر الفلسطيني . وهو بذلك يقبل ببعض ما جاء في مقترح الدولة الفلسطينية مع تسليم السلطة للملك حسين . وبذلك فان المشروع يعطي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة معادلة لادارة شؤونهم لكنه في الوقت ذاته يسلم الملك حسين والجهاز الحاكم في الاردن مقدرات التقرير الاساسية لمصر الفلسطينيين والاردنيين . وبالتالي فانه يحقق ، في حال مروره ، الاهداف المرئية للمحور الاميركي الاسرائيلي المتمثلة بتفريغ الشعب